

Distr.: General
11 April 2001
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

وفقاً للمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم طياً القرار ٢١٠ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ بعنوان "تطورات قضية لوكيربي"، الذي اتخذته مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثالثة عشرة على مستوى القمة، المعقود في الفترة ٢٧ - ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١ في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية (انظر المرفق).

أكون ممتناً لو تكرمتم باستعراض نظر أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقها، وتعميمهما كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. حسين حسونة
السفير

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

تطورات قضية لوكربي

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

- إذ يشير إلى البيانات الصادرة عن مؤتمرات دول حركة عدم الانحياز،
- وإذ يشير إلى القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية الخامسة لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في مدينة سرت يومي ١ و ٢ آذار/مارس ٢٠٠١،
- وإذ يقدر للجماهيرية العربية الليبية مرونة موقفها، وما قدمته من مبادرات إيجابية في سبيل التوصل إلى حل سلمي للتراع،
- وإذ يثمن قيام الجماهيرية العربية الليبية بتشجيع مواطنيها المشتبه فيهما على المثول أمام القضاء الاسكتلندي في هولندا، ويشيد باستجابة المواطنين المعنيين لذلك فعلا،
- وإذ يشكر للجنة السباعية لجامعة الدول العربية وللجنة الخماسية لمنظمة الوحدة الأفريقية جهودهما في البحث عن حل عادل للتراع،
- وإذ يأخذ علما بإيفاد خبير قانوني ممثلا عن جامعة الدول العربية ضمن فريق المراقبين الدوليين الذين يتابعون سير محاكمة المواطنين الليبيين المشتبه فيهما أمام المحكمة الاسكتلندية،
- وإذ يذكر مجددا بفداحة الأضرار الشاملة التي لحقت بالجماهيرية العربية الليبية جراء العقوبات التي فرضت عليها لمدة تزيد على سبع سنوات، وما سببته من آثار سلبية على اقتصاديات الدول المجاورة،
- وإذ يؤكد أن الجماهيرية العربية الليبية قد أوفت بكامل متطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي أرقام: ٧٣١ (١٩٩٢)، ٧٤٨ (١٩٩٢)، ٨٨٣ (١٩٩٣)، و ١١٩٢ (١٩٩٨)،
- وإذ يذكر بعودة العلاقات الدبلوماسية بين الجماهيرية العربية الليبية والمملكة المتحدة، معتبرا هذا التطور الإيجابي دليلا عمليا على أن الحوار والتفاهم هما السبيل الأمثل لحل المشاكل،

- وإذ يشير إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في اجتماعه ببروكسل بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ الذي رفع بموجبه إجراءات الحظر المفروض على ليبيا باستثناء الحظر الخاص بالسلاح، وبيان وزارة الخارجية والكونغرس في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ الذي أعربت فيه عن امتنان الحكومة البريطانية للترتيبات التي قامت بها السلطات القضائية الليبية أثناء زيارة فريق الشرطة الاسكتلندية لإجراء تحريات تتعلق بقضية لوكيري،
- وإذ يحدد أسفه الشديد لعدم إصدار مجلس الأمن حتى الآن قرارا برفع العقوبات بصفة كاملة ونهائية عن الجماهيرية العربية الليبية رغم تلقيه التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة متضمنا إيفاءها في صورة شاملة بمتطلبات جميع قرارات مجلس الأمن المشار إليها،
- وإذ يأخذ علما بصدور حكم المحكمة الاسكتلندية في القضية ورأي خبراء القانون الدولي حوله بمن فيهم الخبير الاسكتلندي 'روبرت بلاك' الذي وضع صيغة المحكمة،
- وإذ يسترشد بمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافها.

يقرر

- ١ - إبداء أسفه لإدانة أحد المواطنين الليبيين، والتعبير عن قناعته بأن براءة أي منهما تعني براءة الآخر ما دام الاشتباه في كليهما قائما على افتراضات واحدة.
- ٢ - تأكيد تضامنه مع الجماهيرية العربية الليبية في المطالبة بضرورة توفير محاكمة عادلة ونزيهة لمواطنها عبد الباسط المقرحي خلال وبعد مرحلة الاستئناف، ومراعاة جميع حقوقه القانونية والإنسانية أثناء وبعد الاستئناف.
- ٣ - لفت انتباه الرأي العام العالمي إلى الدوافع السياسية التي وقفت وراء خضوع المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي لحكم أخذ عليه الخبراء القانونيون عدة عيوب.
- ٤ - المطالبة بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة، واعتباره في حالة استمرار حجزه رهينة طبقا لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.
- ٥ - تجديد رفضه القاطع لأسلوب الإصرار على عرقلة رفع العقوبات عن الجماهيرية العربية الليبية، وتجاهل ما نصت عليه الفقرة (١٦) من القرار ٨٨٣ (١٩٩٣)، ومحتوى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في هذا الشأن، لما في ذلك

من مخالفة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، والاتفاق الذي ارتضته أطراف الأزمة وضمناته.

- ٦ - مطالبة مجلس الأمن برفع العقوبات عن الجماهيرية العربية الليبية رفعا فوريا ونهائيا، وذلك تأسيسا على إيفائها بما تطلبته قرارات مجلس الأمن في هذا الشأن. بما فيها القرار رقم ١١٩٢ (١٩٩٨)، ومواصلة الأمين العام للجامعة مساعيه مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، واتصالاته بمختلف المجموعات الإقليمية كي تضغط في هذا الاتجاه.
- ٧ - قيام الدول العربية مجتمعة بإلغاء هذه العقوبات واعتبارها في حل من الالتزام بها، وذلك تمشيا مع نص الفقرة العاملة الثالثة من قرار مجلس الجامعة رقم ٥٨٤٨/دع (١١١) والفقرة العاملة الرابعة من قراره رقم ٥٨٩٤/دع (١١٢)، ولكونها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء.
- ٨ - دعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في حوار مباشر ومتكافئ مع الجماهيرية العربية الليبية لبحث وتسوية ما قد يكون حائلا دون تطبيع العلاقات الثنائية معها، وترك مسألة لوكيربي تأخذ مسارها القانوني والقضائي الذي فرضته طبيعة النزاع وارتضته جميع الأطراف بعيدا عن أية ضغوط.
- ٩ - تأييد حق الجماهيرية العربية الليبية المشروع في الحصول على تعويضات عادلة عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.
- ١٠ - مواصلة اللجنة السباعية لجامعة الدول العربية جهودها، إلى حين الانتهاء من تسوية النزاع.
- ١١ - استمرار الموضوع بندا دائما على جدول أعمال المجلس، إلى أن يتم إقفال ملف القضية نهائيا.
- ١٢ - تكليف الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة (١١٦).